صندوق المجتمع المدني للتعليم/CSEF- منظمات المجتمع المدني/الدائرة2: تحديث التخطيط للمناصرة والدعوة للتجديد

تتيح الفترة ما بين 2017-2018 للمجتمع المدني بعض الفرص الرئيسية لتأمين التزامات مالية من الحكومات والهيئات الدولية. فتمويل التعليم يظل أقل بكثير مما يجب أن يكون: ما لم نشهد تحولا جذريا في تمويل التعليم، فإننا سنكون على الأقل 50 عاما متخلفين عن المسار الصحيح لتحقيق التعليم الشامل والنوعي للجميع بحلول عام 2030.

وقد تم إطلاق حملة تمويل التعليم العالمية جديدة من قبل الحملة العالمية للتعليم GCE. وتتشكل من ثلاثة عناصر رئيسية:

1. زيادة الموارد المحلية
2. زيادة المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف
3. العمل العالمي على الإصلاح الضريبي والعدالة.

التجديد الثالث للشراكة العالمية من أجل التعليم (لمزيد من المعلومات حول عملية التجديد GPW القادمة والمؤتمر، اضغط هنا)، على وجه الخصوص، **توفر لحظة مهمة للغاية وإستراتيجية رفيعة المستوى لإحراز تقدم في تمويل التعليم،** وتهدف عملية التجديد الثالث لموارد التعليم العالمية إلى تأمين موارد والتزامات جديدة لتمويل التعليم من الشركاء من البلدان النامية والمانحين؛ وستتوج العملية في مؤتمر لإعلان التبرعات في نهاية عام 2017، حيث سيطلب من ممثلي المانحين وجميع البلدان النامية الذين هم جزء من الشراكة العالمية أن يحضروا ويعلنوا عن تعهدهم العام بتمويل التعليم من 2018-2020 ويهدف التجديد لرفع التزامات كبيرة للتعليم من البلدان الشريكة، والجهات المانحة على حد سواء.

وقد وضعت الحملة العالمية للتعليم خطة تركز بشكل مباشر على التجديد للشراكة مرتبطة بتأمين التعهدات المالية المحلية من "الشركاء من البلدان النامية DCPS، في الشراكة العالمية للتعليم، ذات الصلات القوية مع البلدان في برنامج صندوق تعليم المجتمع المدني/ CSEF، فضلا عن منظمات المجتمع المدني/ 2 (منظمات المجتمع المدني الجنوبي)، وبالتالي، فقد سميت بـ **خطة المناصرة للتجديد بين صندوق تعليم المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني 2.** وتحدد خطة الدعوة هذه خططا وأنشطة من الآن وحتى مؤتمر تجديد الموارد في نهاية عام 2017. وفيما يلي موجز للأنشطة المرتبطة بها.

وتركز جهودنا في مجال الدعوة إلى تجديد موارد الصندوق على ضمان حصول العديد من الشركاء من البلدان النامية في الشراكة العالمية من أجل التنمية على تعهدات جريئة وذات مصداقية. وتحدد الخطة هدف واضح **ويتمثل الهدف العام للتأكد من أن *ما لا يقل عن*[1]35 من الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض ودون المتوسط أن تقدم تعهدات أكثر وأفضل لتمويل التعليم** لمواطنيها في 2017-18، وسن السياسات أو التشريعات لتحقيق مطلب أو أكثر من مطالب التمويل المحلية للتعليم **(انظر الإطار1).**

ومن المتفق عليه أن تقوم منظمات المجتمع المدني في الجنوب، **والتحالفات الوطنية بوضع أهداف تمويل وطنية وفي سياق محددة** لتعكس ما يمكن تحقيقه في السياق السياسي. وتعكس المؤشرات التالية رؤية الحملة، استنادا إلى التمويل اللازم لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الصندوق 1. طلبات التمويل المحلي

- تقديم تعهدات يمكن قياسها وذات مصداقية **لزيادة الإنفاق على التعليم نحو 20**٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم بحلول عام 2020 - و6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- **توسيع القاعدة الضريبية بطرق تدريجية** بما لا يقل عن 20٪ كضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (على سبيل المثال من خلال إنهاء الحوافز الضريبية الضارة، ومكافحة التهرب الضريبي ورفع الضرائب المخصصة لأغراض محددة، وإصلاح الضرائب الرجعية، وتعزيز إصلاحات وتعزيز النظم الضريبية).
- **أولويات تخصيص وإنفاق حساسة**[2] لموارد التعليم من خلال الطرق التي تركز على زيادة رأس المال ودعم الفئات الأكثر تهميشا (بما في ذلك من خلال الميزانيات التحويلية الجندرية).
- ضمان **الأساس لتعهد قوي وتحسين البيانات** بشأن تمويل التعليم، وتقديم تقارير سنوية عن التقدم مقابل التعهد[3]. [3]
- **الالتزام بتمكين التدقيق المتزايد** للإنفاق على التعليم من خلال جعل ميزانيات التعليم أكثر انفتاحا وشفافية، وتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرهم لتتبع الميزانيات ومراقبة الإنفاق والأداء وسوء الاستخدام وبالتالي مكافحة وفضح الفساد.

1 نهدف إلى التأثير على الشركاء من البلدان النامية الـ 65 في الشراكة العالمية للتعليم، GPE، ولكن وضعنا لأنفسنا هدفا طموحا، ولكنه واقعي.
2 ندرك أنه في كثير من السياقات هناك حاجة ملحة أيضا إلى إصلاح أو إعادة بناء قدرات الإدارة المالية العامة من أجل ضمان تخصيص الأموال وإنفاقها بشكل فعال.
3 لتقديمها إلى الشراكة GPE عبر وزارة المالية / وزارة التعليم، وذلك من خلال مجموعة التعليم المحلية.

وتتضمن **الإحاطة الأخيرة للحملة العالمية للتعليم/ GCE "زيادة تمويل التعليم العالمي: تعهدات جريئة وذات مصداقية لتحقيق التغيير المستدام"** المزيد من التفاصيل عن مطالب محددة للشركاء من البلدان النامية حول التجديد للشراكة العالمية من أجل التعليم.

وتدعو الحملة مؤتمر تجديد الموارد العالمي إلى أن تقود الشركاء من البلدان النامية الطريق مرة أخرى - وهذه المرة، ليس فقط برفع الحصص فحسب، بل بأن تلتزم أيضا بضمان قدرتها على إظهار التقدم، على أساس سنوي، على مدى فترة التعهد. وهناك أربع طرق لتحسين التعهدات في إطار الشراكة العالمية مقارنة مع الدورة السابقة لعام 2014. حيث ينبغي أن تكون التعهدات كما يلي:

- ***طموحة.*** على البلدان أن توفر تعهدات بزيادة نسبة الميزانيات من الناتج المحلي الإجمالي والوطنية المخصصة للإنفاق على التعليم.
- ***واضحة.*** أن تكون الأرقام مرجعا واضحا من قبل الحكومات، وتكون متسقة مع وثائق التخطيط الوطنية.
- ***رسمية.*** أن تكون أرقام التعهدات التي ذكرتها الحكومات رسمية، بعد أن وقعتها الحكومة كجزء من عملية تخطيط متفق عليها.
- ***قابلة للتدقيق.*** أن تعزز التعهدات التدقيق البرلماني والشعبي للتقدم في الإنفاق على التعليم وتعزيز المساءلة.
- ***قابلة للتمويل.*** يجب أن تحدد الحكومات أية موارد إضافية، ومن أبرزها من زيادة الإيرادات الضريبية.

مرفق نسخة من التقرير.

ونخطط لاستخدام أحداث إقليمية مختلفة في الفترة التي تسبق مؤتمر تجديد الموارد لعام 2017 للتأثير على وضع تعهدات من قبل الشركاء من البلدان النامية، **كما سيطلب من تحالفات التنسيق مع الحكومات الوطنية لعقد "لقاء تعهد"**، أو مائدة مستديرة، حيث ستجتمع منظمات المجتمع المدني مع ممثلي الحكومة لتوضيح مطالب منظمات المجتمع المدني من حكومتها. ونتطلع أيضا إلى تأمين بعض **"المتعهدين المبكرين" كحكومات تتولى دور البطولة** – والتي ستقدم وفي وقت مبكر تعهدات طموحة وجريئة وذات مصداقية. ونتطلع للعمل مع بعض البلدان التي تركز على دعم عملها في هذا الصدد. وفي الجولة القادمة لمنظمات المجتمع المدني/2 والتي تعقد شهريا، سنرسل المزيد من المعلومات عن بعض الخطط للبلدان والمناطق.